

Distr.: General
1 August 2006
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق التي تنتهي في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ وفقا لقرار مجلس الأمن ١٦١٩ (٢٠٠٥) المؤرخ ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٥.

ومنذ صدور القرار ١٦١٩ (٢٠٠٥)، والبعثة، تحت قيادة ممثلي الخاص للعراق، أشرف جهانجير قاضي، تواصل بذل جهود كبرى، بقدر ما تسمح به الظروف، لمساعدة الشعب العراقي والحكومة العراقية عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ووفقا للفقرة ٧ (أ) من ذلك القرار، سعت البعثة إلى القيام بدور قيادي في مساعدة العراق على الوفاء بكل معيار من المعايير المرجعية المحددة لعملية الانتقال السياسي، وذلك بوسائل من بينها '١' تقديم المشورة والدعم للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، وكذلك للحكومة المؤقتة والجمعية الوطنية الانتقالية في العراق فيما يتعلق بعملية إجراء الانتخابات؛ و '٢' تعزيز الحوار الوطني وبناء توافق في الآراء حول دستور وطني يضعه شعب العراق.

كما سعت البعثة، وفقا للفقرة ٧ (ب) من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، من داخل العراق ومن خارجه، إلى '١' تقديم المشورة إلى حكومة العراق في مجال توفير الخدمات المدنية والاجتماعية الفعالة؛ و '٢' المساهمة في تنسيق وإيصال مساعدات التعمير والتنمية والمساعدات الإنسانية؛ و '٣' المساعدة في تعزيز حماية حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية والإصلاح القضائي والقانوني من أجل تعزيز سيادة القانون؛ و '٤' تقديم المشورة إلى حكومة العراق فيما يتعلق بالتخطيط الأولي لإجراء تعداد سكاني شامل في نهاية المطاف.

وبالتصديق في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦ على نتائج الانتخابات التي جرت في كانون الأول/ديسمبر، انتهى تنفيذ الجدول الزمني للعملية الانتقالية الذي حدده القانون الإداري

الانتقالي وأيده مجلس الأمن في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). ويسعدني أن الأمم المتحدة استطاعت أن تنهض بدور هام في تسهيل كل إنجاز من الإنجازات البارزة في عملية الانتقال السياسي في العراق، ولا سيما فيما يتعلق بإجراء الانتخابات مرتين، ووضع الدستور، وإجراء الاستفتاء عليه خلال السنة الماضية. ولكن على الرغم من الوفاء بهذه المعايير المرجعية، لا يزال العراق يواجه تحديات سياسية وأمنية واقتصادية هائلة. وفي حين أن حكومة العراق هي المسؤول الأول عن التصدي لهذه التحديات، فإنها ستحتاج إلى دعم مستمر من المجتمع الدولي للنجاح في هذا السبيل.

وفي هذا الشأن، أرحب بالقرار ١٦٣٧ (٢٠٠٥) المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ الذي أكد فيه مجلس الأمن ضرورة أن تستمر الأمم المتحدة في أداء دور رائد في مساعدة الشعب العراقي والحكومة العراقية على تحقيق مزيد من التنمية السياسية والاقتصادية. وبعد إنشاء مجلس النواب الجديد في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٦ وموافقة مجلس النواب على الحكومة العراقية الجديدة في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٦، ما زالت الأمم المتحدة ملتزمة التزاما تاما، بقدر ما تسمح به الظروف، بمساعدة حكومة العراق كلما طلبت منها ذلك. ومن ثم، فالأمم المتحدة تُجري في الوقت الراهن حوارا شاملا مع الحكومة الجديدة بحثا عن أفضل السبل التي يمكن بها للأمم المتحدة تأدية المهام المكلفة بها بموجب القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

وسعيا إلى تشجيع الحوار والتوافق في الآراء وصولا إلى المصالحة الوطنية، يبذل ممثلي الخاص وفريقه مساعيهم الحميدة ويقدمون جوانب من التسهيل السياسي للحكومة الجديدة استنادا إلى جسور الصلة التي أقامتها البعثة مع شرائح واسعة متنوعة من المحاورين العراقيين. والبعثة مستعدة أيضا لتقديم المزيد من المساعدة الدستورية والانتخابية في الوقت المناسب. وإلى جانب هذه الأنشطة ذات الأولوية، تعتزم الأمم المتحدة أيضا تعزيز أنشطتها في مجالات رئيسية أخرى من ولايتها، ولا سيما الإعمار والتنمية، مع التركيز على بناء القدرات وتنسيق أنشطة المانحين.

وفي إطار هذا الدور، وافقتُ في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ على طلب حكومة العراق لتقديم الأمم المتحدة دعمها القوي في إعداد الاتفاق الدولي للعراق. ويمثل الاتفاق مبادرة دولية من الحكومة العراقية لإقامة شراكة جديدة مع المجتمع الدولي. أما الغرض منه، فهو تحقيق رؤية وطنية للعراق تهدف إلى توطيد السلام ومتابعة مسيرة التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مدار السنوات الخمس القادمة. وسينصب الاهتمام أساسا على وضع إطار للتحول الاقتصادي في العراق واندماجه في الاقتصاد الإقليمي والعالمي.

وسيعكس الاتفاق أيضا الترابط بين التطورات السياسية والأمنية وإنعاش العراق، الذي يعتبر شرطا لا بد منه لضمان استثمارات إقليمية مستدامة. وبقيادة رئيسي المبادرة، نائب رئيس الوزراء برهم صالح، ونائب الأمين العام مارك مالوك براون، فضلا عن ممثلي الخاص للعراق أشرف جهانجير قاضي، تتعاون الأمم المتحدة تعاونا وثيقا مع الحكومة والجهات المانحة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيره من وكالات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، من أجل إعداد الاتفاق. وفي ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦، أصدر الرئيسان بيانا مشتركا يعلن البدء رسميا في تنفيذ الاتفاق.

وعلى مدى الشهور الاثني عشر الماضية، ظلت حالة الأمن وحقوق الإنسان تثير قلقا بالغا. إذ تواصلت هجمات المتمردين والمليشيات والإرهابيين بلا هوادة في أجزاء عديدة من العراق، وبخاصة في بغداد والمنطقتين الوسطى والغربية. كما يتعرض الشعب العراقي بشكل متزايد للتهديد جراء العنف الطائفي. وقد حددت حكومة العراق الجديدة خطوات ملموسة لازمة لتحسين الوضع الأمني، وهي تسعى بصورة متزايدة إلى مواجهة تحديات حقوق الإنسان بقدر أكبر من الشفافية. ويعتبر إعلان رئيس الوزراء عن خطة للمصالحة الوطنية في ٢٥ حزيران/يونيه دليلا على الإرادة السياسية الضرورية لمواجهة المشاكل الأساسية في مجال حقوق الإنسان. وتتطلع البعثة إلى استمرار تعاونها مع الوزارات والمؤسسات القضائية ومنظمات المجتمع المدني في العراق دعما لإنشاء جهاز وطني قوي لحماية حقوق الإنسان.

ورغم القيود التشغيلية والأمنية الشديدة، فقد زادت البعثة حجما ووسعت نطاق أنشطتها خارج بغداد. بيد أنه، في ضوء الوضع الأمني السائد الذي لا يزال يبعث على القلق الشديد، فإن مبدأ ”حسبما تسمح به الظروف“ سيظل المبدأ التشغيلي الذي تتحدد على أساسه جميع أنشطة الأمم المتحدة في العراق في المستقبل المنظور. وهناك ما مجموعه ٣٩٦ من الأفراد المدنيين والعسكريين الدوليين في العراق، من بينهم ما يصل إلى ٣٠٠ شخص في بغداد، و ٧٤ في أربيل، و ٢٢ في البصرة. وقد أُحرز تقدم في إقامة مجمّع متكامل طويل الأمد للأمم المتحدة في العراق وفُرغ الآن من تشييد مبان جديدة في أربيل والبصرة.

وسيكون استمرار التعاون الوثيق مع حكومة العراق واستمرار الدعم الفعال من جانب مجلس الأمن والمجتمع الدولي أمرين أساسيين لتمكين البعثة من تنفيذ المهام الموكلة إليها بصورة كاملة. وسيرد عرض مستكمل شامل بشأن أنشطة البعثة في العراق في تقريري الفصلي المقبل الذي من المقرر أن أقدمه إلى مجلس الأمن بحلول ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

وفي ضوء ما سبق ذكره، أود أن أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة عملا بالقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) لمدة ١٢ شهرا إضافية، مع اعتزام استعراض الولاية عند نهاية تلك المدة، أو قبل ذلك، إذا طلبت حكومة العراق ذلك.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) كوفي **عنان**